



دار المنظومة  
DAR ALMANDUMAH  
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	ملامح خطة التنمية القادمة في دولة الكويت
المصدر:	مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (الكويت)
المؤلف الرئيسي:	الشطي، برهان الدين
المجلد/العدد:	س 1, ع 4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1975
الشهر:	أكتوبر - رمضان
الصفحات:	211 - 220
رقم MD:	197367
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	ACI, EcoLink, HumanIndex
مواضيع:	البتروك ، خطط التنمية ، الكويت ، التنمية الاقتصادية ، التنمية الاجتماعية ، الموارد الاقتصادية ، الديمقراطية ، النشاط الاقتصادي ، السياسة الاقتصادية ، الاستقلال السياسي ، التكامل الاقتصادي
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/197367">http://search.mandumah.com/Record/197367</a>

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.  
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

# ملاح خطة التنمية القادمة في دولة الكويت

اعداد د. برهان الدين اشطي

## توطئة

الحديث عن ملاح خطة التنمية القادمة في دولة الكويت التي يفترض العمل بها اعتبارا من العام المالي ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ، يعني في حقيقة الامر الحديث عن مستقبل الكويت . وعندما نتكلم عن مستقبل الكويت لا نقصد بطبيعة الحال ان نحاول تصور وضع الكويت بعد خمس سنوات او عشر سنوات ، وانما نرمي ان نتخيل صورة المجتمع الذي يجب ان تكون عليه الكويت بعد جيل كامل على اقل تقدير ، اي ما يعادل ربع قرن . ومثل هذا التخيل لمجتمع المستقبل يتعين علينا ان نعتبره هدفا يتحتم الوصول اليه مهما قام في وجهنا من صعاب او عقبات . وهذا يرتب على كل منا بذل الجهد الجهد ضمن نطاق اختصاصه وقدراته لكي نضمن جميعا تحقيق ما نصبو الي بلوغه وادراكه .

ان بلوغ هدف او اهداف اعتدها مجتمع من المجتمعات يحتم اتباع اسلوب تخطيطي واضح ضمانا لاتطابق نتائج الجهود المبذولة مع الاهداف الموضوعية . واذن فلا يمكننا ان نحدد ما نبغي ان يكون عليه مجتمعنا بعد ربع قرن من الزمن - على سبيل المثال - بل لا بد من ان نقرر في الوقت نفسه المسار الذي يتوجب علينا ان نسلكه لكي نبلغ المجتمع الذي صورناه لانفسنا .

وعملية وضع تصور لشكل مجتمع المستقبل الذي نبغي بلوغه تعني بذاتها دراسة عوامل التطور والتغيير والاسباب التي تؤدي الى التعجيل بخطى التقدم او تباطؤها . وبعبارة اخرى مان وضع تصور لمجتمع المستقبل هو في حد ذاته عملية تنمية بشرية بالدرجة الاولى ، اي انها عملية تطوير حضاري يتحقق من جرائها النمو المادي من طاقات اقتصادية وخدمات انتاجية شتى .

وهذا كله يجرنا مرة اخرى الى موضوعنا الاساسي وهو الكلام عن ملاح خطة التنمية القادمة في دولة الكويت . وتسهيلا للبحث نسوف نتعرض الى الموضوعات الاتية على التوالي وهي :

- ١ - نظرة سريعة على خطة التنمية الخمسية الاولى للفترة الواقعة ما بين ٦٧/٦٨ - ٧١/٧٢ .
- ٢ - صياغة اهداف التنمية بعيدة المدى لفترة الخمسة والعشرين سنة القادمة .
- ٣ - الملامح الرئيسية للخطة المرحلية الاولى للتنمية الشاملة .
- ٤ - خاتمة واستخلاصات .

## ١ - خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الاولى

ولقد انطلقت الخطة الخمسية الاولى من اعتماد اسلوب التخطيط للتنمية في دولة الكويت الا وهو الحفاظ على مجتمع يسوده الرخاء والطمأنينة ويكون اساسه العدالة الاجتماعية في الحقوق

\* مستشار مجلس التخطيط

والواجبات وضمان حدود دنيا من وسائل العيش لكل فرد من أفراد المجتمع . ولكي يتسنى تحقيق هذا الهدف لا بد - بالنسبة لوضع الكويت الخاص من حيث شحة الموارد الاقتصادية فيها - بخلاف النفط - تخطيط النشاط البشري عبر السنين القادمة بالصورة التي تتأمن معها مسيرة المجتمع في الاتجاه الصحيح نحو الهدف الذي اعتده لنفسه . ونظرا لان النفط يرمد المجتمع حاليا بموارد مالية متزايدة فانه يصبح من المحتم تحويل معظم هذه الموارد الى استثمارات اقتصادية وبشرية يكون من شأنها احداث التغيير الاقتصادي والاجتماعي المطلوب .

ولما كانت فترات الخطط المرحلية لا تتجاوز عادة خمس سنوات ، فان مثل هذه الفترة الزمنية لا يمكن بحال من الاحوال أن تكون كافية بحد ذاتها لتحقيق الشيء الكثير مما تتطلبه التنمية الشاملة في الدولة . ولذلك فان الخطة الخمسية الاولى وعت هذه الناحية وعيا كاملا ونصت على أن كل ما تستهده خلال السنوات الخمس الاولى هو تهيئة الاقتصاد والمجتمع للانطلاق نحو تحقيق الغايات المثلى للمجتمع . وقد ورد في متن الخطة الخمسية الاولى على أن « من الواجب أن ينظر الى الخطة الخمسية الواحدة على انها مرحلة في طريق طويلة وشاقة لا على انها نهاية المطاف » . كما جاء فيها « انه من الضروري التأكيد من أن اغراض الخطة الخمسية المتعاقبة تقع على الخط المنطقي للاهداف ذات المدى البعيد » . وتؤكد الخطة أيضا على أنه « يجب أن تظل اغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل البعيد حية في الازهان عند وضع الاغراض للمستقبل القريب وذلك لكي لا تقع مجموعتنا الاغراض في تضارب او تناقض » .

ان الذي يهنا هنا أن نوضح نقطتين هامتين لا ريب انهما تدورا في خلد كل فرد وكل انسان مهمت بأمور التخطيط في دولة الكويت وتطوراته .

تتعلق النقطة الاولى بما آلت اليه الخطة الخمسية الاولى من حيث تنفيذها ودرجة الالتزام بها من تبل كل من الطماع العام والطماع الاهلي . اما النقطة الثانية فمتعلق بالفترة التي انقضت ما بين نهاية الخطة الخمسية الاولى والخطة المقبلة .

فيالنسبة للنقطة الاولى نقول بأنه ليس من المهم أن لا تنفذ الخطة بكل ما جاء فيها ، وانما الاهم من ذلك هو أن تحدث الخطة تلك الطلقة التي تجعل الناس يشتمى مستوياتهم الاقتصادية والفكرية يشعرون بدويها وبالتالي بأصدائها التي هي في الحقيقة ردود الفعل التي عملت الخطة على احدثائها . ولا شك أنه لا يمكن لاحد أن ينكر أن الخطة الخمسية الاولى احدثت ما كان متوقما منها وجعلت الجميع يتكلم عن الخطة والتخطيط ويتحدث عن سوء التخطيط أو حسن التخطيط . بل يمكن القول بأنه اصبح الناس يعتقدون بأن تقدم البلاد وتطورها أو تأخرها وتخلها مسؤول عنها جميعا حسن التخطيط أو سوء التخطيط حسب الحال . وهذه ظاهرة صحية وذات اهمية وشأن خطيرين . فالتخطيط لا يمكن أن يكون فعلا وذا نتائج ايجابية ما لم يشعر الناس بوجوده وما لم يتعرض للنقد البناء والمحاسبة الموضوعية . وعلى هذا الاساس فان الخطة الخمسية الاولى ، مع كل ما اعترضها من صعوبات ، تعتبر اللبنة الاولى في اقامة صرح التخطيط للتنمية في دولة الكويت . تحرينا مع العدو في عام ١٩٦٧ وما تبع ذلك من ظروف وأوضاع استثنائية جعل من المتعذر الالتزام بكل ما جاءت به الخطة الخمسية الاولى . الا أن ذلك لا يحرمنا من كونها ما زالت حتى يومنا

هذا مرجعا نهينا للعديد من المقترحات الاستثمارية التي لم يتح لها الظهور الى حيز الوجود لسبب او لآخر ، وكذلك العديد من المقترحات الخاصة بتبني سياسات معينة واتخاذ اجراءات تنظيمية محددة كان الغرض منها ، وما يزال ، تهيئة الاقتصاد والمجتمع للانطلاق في الاتجاه السليم نحو مدارج التقدم الاجتماعي والقطور الحضاري الاصيل .

واما بالنسبة للنقطة الثانية فان اتفاق الدول العربية الاعضاء في مجالس الوحدة الاقتصادية على ضرورة توحيد توقيت بدايات ونهايات الخطة جعل من المتحتم بالنسبة لدولة الكويت ان تشر في مرحلة انتقالية منذ نهاية الخطة الخمسية الاولى مع اختتام العام المالي ١٩٧١ - ١٩٧٢ وحتى مطلع العام المالي ١٩٧٦ - ١٩٧٧ . وقد اتاحت هذه الفترة الانتقالية للاجهزة التخطيطية في البلاد الفرصة لاجراء عملية تقويم عامة شاملة ، ولاعداد بعض الابحاث والدراسات الاساسية ، ولتكثيف الجهود في سبيل تحسين البيانات والمعلومات الاحصائية وتوسيع نطاقها ، ولوضع اسس سياسات اقتصادية واجتماعية شتى تشكل مجموعها المرتكزات الرئيسية لخطة التنمية القادمة والخطط اللاحقة .

## ٢ - صياغة أهداف التنمية بعيدة المدى لفترة الخمسة والعشرين سنة القادمة

على الرغم من ان الخطة الخمسية الاولى تم الاستناد في صياغتها على اساس انها الحلقة الاولى من سلسلة حلقات تعمل بمجموعها على تحقيق الاهداف البعيدة المدى للمجتمع الكويتي ، ونظرا الى ان الاهداف البعيدة المدى لا تتغير في المدى القصير فانه يبدو ان الكلام من صياغة اهداف بعيدة المدى للتنمية خلال فترة الخمسة والعشرين سنة القادمة وكأنه تكرر لامور تم الاتفاق عليها في الماضي . والحقيقة ان اهداف التنمية بعيدة المدى للتنمية خلال فترة الخمسة والعشرين سنة القادمة وكأنه تكرر لامور تم الاتفاق عليها في الماضي . والحقيقة ان اهداف التنمية بعيدة المدى لم تتغير في جوهرها بالنسبة لكل من الخطة الخمسية السابقة وخطة التنمية اللاحقة . وجعل ما في الامر ان اعادة مناقشة اهداف التنمية بعيدة المدى تمت على اساس اعطائها محتوى ونحو ينسجم مع الظروف المتغيرة التي استجدت منذ اوائل عقد السبعينات واتخذت طابعا عنيفا منذ اكتوبر ١٩٧٢ ، وما تبع ذلك من تطورات جفرية على صعيد المنطقة العربية وفي العالم اجمع .

كما ان العودة الى التناقش في اهداف التنمية بعيدة المدى استهدفت بشكل خاص اعطائها تحديدا اكثر وضوحا . ورمت ايضا الى احكام الترابط فيما بين اجزائها من جهة وبينها وبين الاهداف الموضوعية للخطط المرحلة من جهة اخرى .

ولقد تبخضت الدالات والمناقشات المستفيضة حول اهداف التنمية بعيدة المدى من صياغتها على النحو التالي : -

« الحفاظ على مجتمع اقتصادي يتميز بقوة دفع ذاتي وبمعدلات متزايدة من الدخل والانتاج مع ضمان هود نينا من الرفاهية لكل فرد من افراده » وتمت صياغة هذا الهدف بالاستناد الى مرتكزات اساسية ثلاث :

- أ - المحافظة على استقلال الكويت وعلى النظام الديموقراطي الحر فيها .  
 ب - تطوير بدائل انتاجية تحل محل النفط في المستقبل وترفع الاقتصاد المحلي بمداخل اصيلة ومتزايدة .

- ج - التزام الكويت بهدف الوحدة الاقتصادية العربية وبالتالي بضرورة اتخاذ المبادرات اللازمة لتعميق التشابك الاقتصادي والترابط الاجتماعي بين اجزاء الوطن العربي .

يتضح مما سبق ان الهدف الامثل البعيد المدى ومرتكزاته الرئيسية الثلاث تشكل فيما بينها جسيما كلا لا يمكن لاي جزء من اجزائه ان ينقسم كما لا يمكن اهمال او تناسي اي منها . فالهدف الامثل بصياغته الدقيقة ، جمع راسا بين النواحي الاجتماعية والنواحي الاقتصادية ، وانفراض منذ البدء بان هناك رابطة عضوية بين التركيب الاجتماعي والعوامل الاجتماعية المخلطة وبين النشاط البشري في ميدان الانتاج الاقتصادي . ولذلك جاءت عبارة « المجتمع الاقتصادي » لتدل على هذه العلاقة العضوية . ولكي يتسنى لاي مجتمع اسباب البقاء والاستمرار والتطور البناء فانه لا بد من ان يتوانر لدى المجتمع الاقتصادي قوة دمج ذاتي - اي طاقات انتاجية بشرية ومادية - تعمل على تغذية المجتمع الاقتصادي المذكور بالمزيد من الانتاج وبالمزيد من الاستخدام المنتج لعوامل الانتاج المتاحة في المجتمع .

ونظرا الى ان دولة الكويت هي من اوائل الدول التي تتبنى نظام الرفاهية الاجتماعية ، بمعنى ان كل مواطن له الحق في التعليم المجاني والعناية الصحية المستمرة بشيئا الوتائي والعلاجي والسكن اللائق وخدمات المرافق المختلفة ، فان تمويل مثل هذه الخدمات التي تتعاطم احدهما باستمرار يجب ان يستند الى الموارد التي تتيحها الطاقات الانتاجية في البلاد . ولذلك كان الربط في الهدف الامثل البعيد المدى ما بين الرفاهية الاجتماعية والمعدلات المتزايدة من الدخل والانتاج .

الا ان تحقيق هذا الهدف الامثل عبر السنين يجب ان يتقيد بحدود اطار السياسة الداخلية والسياسة العربية والسياسة الاقتصادية بشقيها الانتاجي والتنظيمي . فالسياسة الداخلية تركز النظام الديموقراطي الحر . وعلى هذا الاساس فان تخطيط التنمية في دولة الكويت والاساليب المختلفة التي يمكن ان يعمل على اتباعها وتطبيقها يجب بالضرورة ان تلتزم بحدود الاطار السياسي المعتمد وان تتم العملية التخطيطية بالشكل الذي يحقق اكبر درجة ممكنة من الديموقراطية ويتيح الاصغاء الى الاراء الحرة الخلاقة . وبعبارة اخرى فان المشاركة الشعبية بالعملية التخطيطية هي من مقومات تخطيط التنمية في دولة الكويت . وكل تخطيط يتم من طرف واحد من شأنه ان يكون نصيبه الفشل والخسران . فالحوار المستمر الهادئ والبناء ما بين الهيئات الحكومية والمؤسسات الاهلية سيكون من ثماره حصول مجموعة من القرارات المتناسقة التي تكون بمثابة منصات انطلاق للخطط المرحلة الالية في النهاية الى تحقيق الاهداف المثلى للتنمية الشاملة والنظور الحضاري .

اما بالنسبة للسياسة العربية فقد دلت الاحداث الاخيرة ، ولا سيما منذ حرب اكتوبر 1973 ، على ان القوة الاقتصادية لكل دولة عربية على حدة لا تكفي بحد ذاتها مهما توانر لدى هذه الدولة

من موارد مالية — كمائدات النفط على سبيل المثال — فالموارد المالية ما هي الا وسائل نقدية يمكن بواسطتها الحصول على السلع والخدمات الضرورية لتلك الدولة . ولكنها قد لا تؤدي نفعا كبيرا اذا اقتصر دورها على تلك المهمة فقط . فما لم تتحول الموارد المالية الى طاقات انتاجية متوالدة فانها سوف تتوقف يوم من الايام بحكم توقف او نضوب مصادرها الرئيسية — وهي النفط في حالة البلدان المصدرة له — الا ان تحويل هذه الموارد المالية الى طاقات انتاجية متوالدة يحتاج الى اسواق واسعة لتصريف السلع والخدمات التي انتجتها تلك الطاقات . وهنا تأتي حتمية ارتباط اقتصاد كل دولة عربية باقتصاد الدول العربية الاخرى . فالدولة العربية الواحدة بسوتها الخاص بها وبمواردها المالية والاقتصادية من مادية وبشرية تبقى محدودة في امكاناتها التوسعية ، ولا يتيسر لها توسيع آفاقها الاقتصادية الا عن طريق التكامل مع الدول العربية الاخرى لخلق سوق اكثر استيعابا واكثر قدرة على امتصاص الاستثمارات الاقتصادية ، واكثر قابلية على الانتاج الواسع وتصريفه في سوق استهلاكية كبرى . تتخذ هذه الناحية في تخطيط التنمية في الدول العربية النفطية الصغيرة — ومنها دولة الكويت — اهمية خاصة نظرا لان الموارد الاقتصادية فيها تكاد تنحصر بمورد واحد وهو النفط — والنفط ممرض للنضوب — . ولذلك كان موضوع ضرورة تطوير بدائل انتاجية تحل محل النفط في المستقبل لترند الاقتصاد المحلي بداخل اصيلة ومزايدة من المرتكزات الاساسية لتخطيط التنمية في دولة الكويت . وقد ربط هذا المرتكز ربطا عضويا بالتزام الكويت بهدف الوحدة الاقتصادية العربية وبالتالي بتوسيع رقعة السوق الكويتية على ارض ان ما سوف تنتجه الكويت من سلع وخدمات لن يقتصر على السوق الجغرافية لدولة الكويت بل سوف يستفيد من سوق عربية كبرى ذات طاقات زاخرة سواء من حيث الاستيعاب الاستثماري ام من حيث التصريف الاستهلاكي .

وهكذا نرى وثوق الترابط ما بين المرتكزات الثلاث الائمة الذكر من جهة وبين هدف التنمية بعيد المدى من جهة اخرى . ونخلص من ذلك كله الى ما يلي :

١ — نظام ديموقراطي حر يتيح للفرد ممارسة نشاطه الاقتصادي ضمن الحدود الدستورية ويقف حارسا للصالح العام والمستهلك المعادي على حد سواء .

٢ — سياسة انفتاح عربية تيسر في آن واحد نحو تحقيق الوحدة العربية التي هي حلم كل عربي وتعمل على توسيع نطاق المبادلات التجارية وتسهل حركة عوامل الانتاج وذلك بخلق سوق كبرى هي في الوقت نفسه سوق كل دولة عربية على حدة بالإضافة الى كونها سوقا عربية مشتركة .

٣ — الاعتماد على مورد النفط لوحده ينطوي على اخطار شتى بالنسبة لمستقبل الكويت ولذلك كان لا بد من التخطيط لاقامة قواعد انتاجية متوالدة تعمل في المستقبل على ضمان حصول الكويت على موارد مالية كافية لتمويل الخدمات العامة التي تؤمن الحدود الدنيا من الرفاهية لكل فرد من افراد المجتمع الكويتي .

٣ — الملامح الرئيسية للخطة المرحلية الاولى للتنمية الشاملة

ان الخطة المرحلية ترتبط مع المستقبل البعيد بمحاولة سلوك المسار الذي تتطلبه الاهداف المثلى الموضوعة لذلك المستقبل . وهي في الوقت نفسه تتحسب لما يجري أو قد يجري من احداث في

الابد التصير . وهذه الاحداث التي يمكن ان نسميها بالمتغيرات هي التي تحدد مدى ما يمكن تحقيقه خلال الخطة المرحلية الواحدة من منجزات تساعد على الوصول تدريجيا الى بلوغ الاهداف المثل بعيدة المدى .

الايضاحات آتية الذكر تؤدي بنا الى تكوين فكرة واضحة عن فلسفة خطة التنمية القادمة ومنطلقاتها . وحسبما ورد من شرح فانه يمكننا ان نميز بين نوعين من هذه المنطلقات :

الاول يتميز بكونه ثابتا في الابد التصير بامتنار انه يستند على دستور البلاد والقوانين الاساسية المعمول بها والملاقات الاقتصادية - الاجتماعية التي تحكم معاملات المواطنين بعضهم مع البعض الاخر ، واخيرا لا آخرا المعطيات الطبيعية والجغرافية والمناخية . اما النوع الثاني فانه يشمل المنطلقات ذات الطبيعة الديناميكية كالتطورات السياسية العالمية والعربية وكهجة التضخم المالي التي تجتاح العالم وثورة ارتفاع الاسعار ولا سيما اسعار البترول والمنتجات النفطية والبتروكيمياوية واوضاع التكتلات الاقتصادية وغير ذلك من الازواض والعوامل المشابهة . وباختصار يمكن تسمية المنطلقات من النوع الاول بالمنطلقات الثابتة والمنطلقات من النوع الثاني بالمنطلقات المتغيرة .

هذا النوع من التصنيف يساعدنا على صياغة اهداف التنمية بعيدة المدى والاهداف المرحلية الخاصة بخطة التنمية المتعاقبة بشكل يحقق التماسك والاتسجام بين ما نبغي تحقيقه في الابد البعيد وبين موجبات الظروف الراهنة والاحوال المتغيرة . وبعبارة أخرى فان الخطط المرحلية المتعاقبة تنطوي على عامل المرونة الذي يجعل من الممكن تكيف هذه الخطط وفقا للعوامل الطارئة والازواض المتغيرة .

وعلى هذا الاساس نخطة التنمية القادمة ستكون الحلقة الاولى من سلسلة الخطط المتلاحقة التي تشكل نيبا بينها جميعها مجموعة الجهود القومية للسر بالبلاد نحو تحقيق الغايات المثل للمجتمع .

ولعله يجدر التعرض هنالي جانب هام من جوانب التخطيط للتنمية بشكل عام . وهذا الجانب هو ان الخطط المرحلية تستهدف بمجموعها تحقيق الهدف بعيد المدى والاهداف الموضوعة لها ما هي في الحقيقة الا وسائل وادوات لتحقيق ذلك الهدف البعيد المدى . الا انه بالنسبة لكل خطة مرحلية على انفراد تكون الاهداف الموضوعة لها هي ما يتوجب تحقيقه وما يجب ان يكون نصب امسين للمسؤولين من وضع الخطة موضع التطبيق الفعلي .

والعمل على تحقيق الهدف بعيد المدى يأخذ ضمنا بالحسبان المرتكبين الاساسيين اللذين يسيران سيرا متوازيا مع جميع ما سوف تستهدفه خطط التنمية المرحلية وهما :

ا - المحافظة على استقلال الكويت وعلى النظام الديموقراطي الحر فيها .

ب - محاولة تطوير بدائل انتاجية نحل محل النفط في المستقبل .

هذان المرتكان اللذان ينبنى عليهما الهدف بعيد المدى المشار اليه يفرضان راسا استراتيجية

التنمية الواجبة الاتباع الا وهي اعتماد سياسة تنويع النشاط الانتاجي في خطط التنمية المتلاحقة وذلك ضمانا للتعويض عن الثروة البترولية المتناصدة وثامينا لاستمرار مستويات مرتفعة من الدخل لامراد المجتمع .

واتباع هذه الاستراتيجية يستلزم بالضرورة اتخاذ خطوات جريئة وفعالة تتناول نواحي شتى هي على علاقة وثيقة بالمنطلقات المتغيرة التي يمكن تلخيصها بالاتي :

أ - اتخاذ زمام المبادرة في توثيق أواصر التعاون العربي وذلك في سبيل اقامة تجمعات اقتصادية عربية يعمل على تحقيق التكامل الانتاجي وينشط بالتالي التبادل التجاري وحرارة عوامل الانتاج بين الاقطار العربية بشكل خاص ومع العالم الخارجي بشكل عام .

ب - الالتزام بسياسة الربط بين الانتاجية الاقتصادية ومستويات الرواتب والاجور مع الاخذ بعين الاعتبار دواعي سياسة الرفاهية العامة وضمان حدود دنيا لمستويات المعيشة .

ج - العمل على أن تتماشى السياسة التعليمية والتسهيلات التدريبية ونشاط البحوث في ميادين العلوم الطبيعية والاجتماعية مع متطلبات التنمية العامة في البلاد وذلك ضمانا لتزايد معدلات الانتاجية الاقتصادية في البلاد وتنويع المهارات البشرية فيها .

د - اتباع سياسة انتقائية فيما يتعلق بالوافدين تستند الى الطاقة الاستيعابية في البلاد مع الاخذ بعين الاعتبار ضرورة توافر الاستقرار والطمانينة لامراد القوة العاملة الوافدة وتنظيم سوق العمل بما يضمن نوعا من التوازن بين العرض والطلب على القوة العاملة في شتى الاختصاصات والمهارات .

هـ - التنبيه باستمرار فيما يتعلق باختيار مشروعات خطط التنمية وتحديد مواقعها بشكل يمكن معه ضمان عدم تلويث البيئة والحفاظ على نوعية الحياة المنسجمة مع مناخ الكويت وموقعها الجغرافي والسعي لتحسين هذه النوعية ضمن حدود الامكانيات المتاحة .

هذه الخطوات جميعها تتكامل بجمل خطط التنمية تسير سيرا سليما نحو تحقيق الهدف بمدى المدى وتأخذ بالحسبان ان تتكامل هذه الخطوات بشكل يمكن معه تفادي حدوث أية اختلالات او فجوات خلال وضع الخطط موضع التطبيق العملي .

ولا بد لبرامج الاستثمارات المقترحة في خطط التنمية من أن تنعكس عليها استراتيجية التنمية وجميع الخطوات المطلوبة اتباعها في سبيل تحقيق التنويع الاقتصادي المنشود والحفاظ على مجتمع الرفاهية للاجيال الحالية والمقبلة .

وتلخيصا لما سبق يمكن القول بأن لخطة التنمية الرطحية القادمة والخطط اللاحقة ابعادا ثلاثة :

أ . بعد محلي : ويتجلى في المحافظة على استقلال الكويت وعلى النظام الديموقراطي الحر فيها وفي ضمان حدود دنيا من الرفاهية لامراد المجتمع عن طريق خلق بدائل دخلية تنتج عن استثمارات مجددة في داخل الكويت وخارجها .

ب . بعد عربي : وهو ان الوحدة العربية ليست هدفا في حد ذاتها فقط وانما هي ضرورة اقتصادية اجتماعية نظرا لان الإقطار العربية تعتبر امتدادا طبيعيا لكل قَطر على حده ، ولان التقدم الاقتصادي والتطور الاجتماعي المشهودين لا يمكن توسيعهما وتمييقهما الا عن طريق المنطقة العربية ككل .

ج . بعد جغرافي - مناخي ( بيئي ) : ويقضي هذا البعد بان لا تتم عملية تخطيط التنمية الاجتماعية والاقتصادية بمعزل عن عوامل البيئة الطبيعية سواء من حيث موقعها الجغرافي لم من حيث مناخها وان يستمر السعي الحثيث لتحسين نوعية الحياة في سبيل سعادة البشر وفي سبيل ايجاد توازن امثل بين البيئة والكائنات الحية التي تعيش في ظلها .

وفي ضوء الظروف المتغيرة التي تسود العالم في وقتنا الحاضر ولا سيما ما طرا على مستويات الاسعار العالمية للمواد الاولية وعلى رأسها النفط والمواد المصنعة من تطورات غنية وتغيرات جذرية نقد رأت الاجهزة التخطيطية المختصة في الدولة ان يتبع في اعداد خطة التنمية القادمة اسلوب جديد يختلف عن الاسلوب الذي كان اتبع في اعداد الخطة الخمسية الاولى ( ٦٨/٦٧ - ٧٢/٧١ ) وذلك بهدف تقادي ما تتعرض له القيم التقدية من تغيرات واسعة بسبب عوامل التضخم من جهة وتطورات مستويات الاسعار من جهة ثانية .

والمقترح الان بالنسبة لخطة التنمية القادمة التي سيمثل بها في مطلع العام المالي ٧٧/٧٦ ان تصمم بشكل يتاح معه التحقق من التنفيذ الكامل او الجزئي لاهداف عينية معتدة على شكل مؤشرات اقتصادية واجتماعية . ومثل هذا الاسلوب يتماشى الى حد بعيد مع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تضمنها عقد التنمية الثاني للامم المتحدة . كما ان اعتبار مؤشرات عينية اقتصادية واجتماعية يعطي صورة اوضح للمواطنين عما تستهدده خطط التنمية وعما يتحقق منها وبالإضافة الى ذلك فان عملية متابعة تنفيذ الخطة وتناسق منجزاتها مع الاهداف الموضوعية لها تصبح اكثر يسرا واكثر متناولا لغايات التحليل والتقييم .

وتوضيحا لاسلوب المؤشرات العينية يمكن سرد الامثلة التالية :

— من المستهدف ان يرتفع انتاج الكهرباء من كذا كيلوات للفرد الواحد الى كذا كيلوات في نهاية السنة الاخيرة للخطة . وينطبق الشيء نفسه على انتاج المياه واستهلاكها للاغراض المنزلية والتجارية والصناعية وعلى السكن والخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة في شتى نروعها .

— او يستهدف ان يزيد انتاج الاسمنت من كذا طن للفرد الواحد الى كذا طن خلال سنوات الخطة والشيء نفسه يمكن ان يقال بالنسبة لانتاج مواد البناء الاخرى والمنتجات الصناعية الرئيسية كالصلب والحديد والالمنيوم والمنتجات الرأسمالية والاستهلاكية الاخرى المختلفة .

— او يستهدف زيادة طاقة الاسطول التجاري من كذا طن في مطلع الخطة الى كذا طن في نهايتها وهذا ينطبق أيضا على اسطول ناقلات النفط وعلى اسطول النقل الجوي ووسائل النقل البري .

ومن الطبيعي أن تتحدد هذه المؤشرات العينية بالاستناد الى الحاجات الفعلية للاقتصاد الوطني ولما تستهدفه خطط التنمية من تنويع الفاعليات الاقتصادية وتنشيط التصدير . كما يستند في تحديد المؤشرات المذكورة الى ترابط مشروعات التنمية بعضها ببعض والتوقيت الزمني لتنفيذ كل منها . ولا شك ان جميع المؤسسات الحكومية والخاصة سيكون لها دور فعال في مناقشة هذه المؤشرات وتحديد احكامها .

- ١ . يتم تصميم خطة التنمية المقبلة وفق اسلوب المؤشرات العينية .
- ٢ . يتم تقدير احجام المؤشرات العينية والمتطلبات الاستثمارية المرافقة لها على اساس الاقتصاد الوطني برمته .
- ٣ . تعد التفصيلات الكافية بالنسبة لمشروعات القطاع العام ويتم تنفيذها عن طريق ما يرصد لها من اعتمادات في خطط التنمية .
- ٤ . تعد الدولة الى توجيه القطاع الخاص في سبيل تنفيذ الاستثمارات الخاصة به عن طريق سن السياسات المناسبة واتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة .
- ٥ . يقوم القطاع المشترك بتنفيذ المشروعات التي ترى الدولة المساهمة باقامتها تحقيقا لهدف تنويع الطاقات الانتاجية .

### ٤ . خاتمة واستخلاصات

يتطلع تخطيط التنمية في دولة الكويت الى تصور الوضع الاجتماعي والاقتصادي في عام الالفين اي بعد ربع قرن من مطلع الخطة الخمسية القادمة . والغرض من هذا التطلع هو محاولة رسم المسار الذي يتوجب على البلاد سلوكه لنصل في النهاية الى تحقيق المجتمع الذي نتصوره للكويت بنهاية هذا القرن . وقد تم الاتفاق على صياغة الهدف بعيد المدى على النحو التالي : « الحفاظ على مجتمع اقتصادي يتميز بقوة دفع ذاتي وبمعدلات متزايدة من الدخل والانتاج مع ضمان حدود دنيا من الرفاهية لكل فرد من افراده » .

وقد صيغ هذا الهدف بالاستناد الى مرتكزات اساسية ثلاثة :

- أ . المحافظة على استقلال الكويت وعلى النظام الديمقراطي الحر فيها .
- ب . تطوير بدائل انتاجية تحل محل النفط في المستقبل تفرّد الاقتصاد المحلي بمداخل اصيلة ومتزايدة .
- ج . التزام الكويت بهدف الوحدة الاقتصادية العربية وبالتالي حتمية تعميق التشابك الاقتصادي والترابط الاجتماعي بين اجزاء الوطن العربي .

واستنادا الى ما سبق فان هدف خطة التنمية الخمسية القادمة هو العمل على اتباع المسار الذي يوصل البلاد بالنهاية الى تحقيق الهدف بعيد المدى وذلك عن طريق اتباع استراتيجية محددة تتضمن الوسائل والادوات التي من شأنها ضمان السير في الاتجاه الصحيح وهو تنويع الفاعليات

الانتاجية للحصول على بدائل انتاجية تتوسع وتزايد على مر الايام الى ان يتسنى لها تثبيت مركزها في الاقتصاد المحلى كبديل لتنامى انتاج النفط واتجاهه نحو النضوب .

اذا كان تنوع الفاعليات الانتاجية يعبر عن الاستراتيجية العامة لتحقيق الهدف بعيد المدى الذي سلفت الاشارة اليه فانه يصبح بالنسبة للخطط الخمسية المتلاحقة الهدف الرئيسي لها . الا انه لا يمكن النظر الى هذا الهدف بمعزل عن الاطار الاجتماعي - السياسي القائم بل لا بد من احكام الرابطة فيما بينهما . وبما ان الكويت قد اعتمدت سياسة دولة الرفاهية الاجتماعية ونصت عليها في دستورها فانه يصبح من المتحتم ان يقترن هدف التنوع الاقتصادي بهدف المحافظة على مجتمع الرفاهية . وهذان الهدفان يستلزمان بدورهما ان تبذل الجهود المستمرة لتنمية المواطن لكي يكون عضوا نافعا في مجتمعه وعاملا منتجا في ميدان نشاطه ومدافعا حريصا على استقلال بلاده ونظامها الديموقراطي الحر . كل هذا يجب ان يتم ضمن اطار الهدف الامثل لكل مواطن عربي سواء في الكويت أم في ارجاء الوطن العربي الكبير الا وهو التمسك بالوحدة العربية لا كهدف وحسب بل كضرورة حيوية لكل قطر عربي على حده . وبعبارة اخرى فان الشعور المشترك الذي يجب ان يسود الاقطار العربية جمعاء هو ان كل قطر عربي ما هو الا امتداد طبيعي للاتطار العربية الاخرى سواء اكان ذلك من وجهة نظر البعد الاقتصادي ام البعد الاجتماعي ام البعث البيئي .

## مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

توزع في اكثر من ٣٠ بلدا عربيا واجنبيا

مرجع لا غنى عنه للدارسين والباحثين والمهتمين بمنطقة الخليج والجزيرة العربية لما تشتمل عليه من : -

• دراسات موضوعية تتناول شؤون المنطقة المختلفة .

• وثائق وتقارير ويوميات شاملة ومراجعات هامة .

بيبلوجرافيا ترصد اوسع دائرة من الكتب والمقالات والدوريات المتعلقة بالمنطقة .

يصدر العدد القادم في مطلع كانون ثاني ( يناير ) ١٩٧٦